

يشترط السهم بل يحده ولا طرفة بجارحه منه شيئا فان مات
 تشترط الجارحه حل وان اصابه السهم فوقع فيها او على
 جملته تزدي منه فأت او غاب عنه بعد ان حرم
 ف وجدته ميتا لم يحل واذا ذبح بعير وعقوه وتعذر رده
 او تزدي في بيرو وتعذر رخرجه فرماه بحد يده في اي
 موضع كان من بدنه فان حل **باب النذر**
 لا يصح النذر الا من مسلم مكاف في قوله باللفظ وهو لله
 علي كذا او علي كذا او لزمه الا يتيان به ومن علق النذر
 على شي فقال ان شفى الله مريضى فعلى كذا الرزق
 الوفاها لزمه عند الشفا ومن نذر على وجه اللجاج
 والعضب لزمه فقال ان كلمت ربنا فعلى كذا فهو
 بالخيار اذا اكله بين الوفا وبين كفارة به من فان
 نذر كحج والبايع ما شيا او نذر كحج ما شيا في كتابه اجراه
 وعليه ذم وان نذر المصطفى الى الكعبة او مسجد المدينة
 او المأذني لزمه ذلك فيجب ان يفصل الكعبة
 بين الحج او العمرة وان يصل في مسجد المدينة او المأذني
 او يعقلها وان نذر المصطفى الوغرها من المساجد
 لا يلزمه وان نذر صوم سنة بعينها لم يقض

ايام العيد

ايام العيد والشريف ورمضان وايام الحف والنفاين وس
 نذر صالة لزمه ان وعقله لزمه ما يقع عليه لاسم
كتاب البيع لا يصح الا
 بالايجاب والقبول فالايجاب نحو قول البايع او وكيل
 بعثك او ملكك والقبول هو قول المشتري او وكيله بشرط
 او غلكت او قبلت ويجوز ان يتقدم لفظ المشتري
 مثل ان يقول لشترت بكذا فيقول بعثك فهذا صحيح
 ويعقد ايضا بالكتابة مع النية مثل اخذه بكذا
 او جعلته لك بكذا وينوي بذلك البيع فيقبل فان لم
 ينويه البيع فليس بشي ويجب ان لا يطول الفصل
 بين الايجاب والقول عرفا وشارة الاخر من كل فضا
 الناطق وشروط المتبايعين البلوغ والعقل وعدم
 الرق وعدم **الحج والاعراه** بغير حق ويشترط الاسلام
 فبين بيئتي له **مصدق** او مسلم لا يعتقد عليه وعدم
 الحراه ونحو السانح فان اذن السيد لعبد البيع
 في التجره نصرف بحسب الاذن ولا يجوز له ان يعامل
 عبد الا ان يعلم السيد اذنه ببيعه او بقول السيد